Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 Avril 2012
18 أبريل 2012

معطلون مستاؤون من بنكيران والصبّار يدخل على الخط في قضيتهم

راسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص أمينه العام محمد الصبار، رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، حول ملف مجموعة "التنسيق الميداني" للأطر العليا المعطلة. حيث جاءت الرسالة، حسب عدد من الأطر العليا المعطلة، بعد أن تعهد المجلس في وقت سابق في لقاء مع ممثلي الأطر العليا المعطلة بإبلاغ رئيس الحكومة فحوى مطالبهم التي تتلخص في إدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية.

إلى ذلك قال محمد الساخي الكاتب العام لمجموعة الشهاب، وعضو المكتب التنفيذي للتنسيق الميداني، أنهم ماضون في معركتهم من أجل انتزاع حقهم الدستوري في التوظيف المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية، مضيفا في تصريح لهسبريس أن تصريحات رئيس الحكومة بخصوص إمكانية عدم قانونية مطلبهم يجعلهم يطرحون أكثر من علامة استفهام حول استمرارية الدولة التي يترأس بنكيران الحكومة فيها.

واستنكر الساخي في ذات التصريح ما قال عن التراجع غير المبرر لرئيس الحكومة، عن مقتضيات المرسوم الوزاري الاستثنائي 100-11-2 والذي جاء في سياق مطبوع بالحراك الإقليمي على حد قول الساخي.

من جانبها استنكرت مجموعة أطر 2011 المقصية من حضر 20 يوليوز في بيان أصدرته أول أمس، ما أسمته أسلوب "المراوغة" الذي تنهجه الحكومة الحالية من خلال تهربها من مناقشة مرسوم 8 أبريل 2011، والذي يقضي بالإذن للوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية باعتماد أسلوب التوظيف المباشر بدل المباراة بالنسبة للحاصلين على شواهد مطابقة لسلم الأجور 11، كما أشار ذات البيان أن سريان هذا المرسوم يمتد من فاتح يناير 2011 وإلى غاية 31 ديسمبر 2011.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounataf.ma

التنسيقية المستقلة للأطر الموقعة على محضر 20يوليوز تراسل المجلس الوطني لحقوق الانسان.. في انتظار رفع دعوى قضائية ضد الحكومة

■ ف. ج

في انتظار الإجراءات الإدارية لرفع دعوى قضائية ضد الحكومة المغربية في المحكمة الادارية خلال الأيام المقبلة، قررت التنسيقية المستقلة للأطر العليا المعطلة الموقعة على محضر 20يوليوز مراسلة المجلس الوطني لحقوق الانسان من أجل التدخل لإيجاد حل نهائي ، وذلك برفع توصياتكم إلى الحكومة من أجل التسريع بإتمام المبادرة التي اتخذتها الحكومة السابقة المتعلقة بتدبير ملف الدفعة الثانية من حاملي الشواهد العليا ، وذلك بعد دفعة أولية همت إدماج 4304إطارا بمختلف أسلاك الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية، تنفيذا للمرسوم الوزاري والذي يخول للحكومة اعتماد الإدماج المباشر بدل إجراء المباراة.

واعتبرت التنسيقية في رسالة لها إلى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، أن قرار الحكومة يعتبر خرقا دستوريا.

■ تتمة 3

Revue

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

التنسيقية المستقلة للأطر الموقعة على محضر 20 يوليوز تراسل المجلس الوطني لحقوق الانسان.. في انتظار رفع دعوى قضائية ضد الحكومة

تتمة ص 1

■ فاطمة الزهراء جبور

واعتبرت التنسيقية في رسالة لها إلى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، أن قرار الحكومة يعتبر خرقا دستوريا، انطلاقا من عدم التزامها في شخص رئيسها "عبد الاله بنكيران" بمحضر 20يوليوز 2011الموقع من طرف سلفه عباس الفاسي لا يبرره إلا قانون القوة والذي يمكن أن يكون معيار الحكومة لتطبيق القانون ويبرر هضم حقوق الأطر العليا موضوع المحضر، موضحة في رسالتها توصلت بها "المنعطف" "ان التغير المفاجئ في تعامل الحكومة مع ملف التنسيقيات الخمس يحمل في طياته العديد من علامات الاستفهام لا سيما بعد تأكيد عدد لا يستهان به من أعضاء الحكومة الحالية الالتزام بالمحضر تكريسا لدولة المؤسسات. وهوما يدق ناقوس الخطر في تعامل الحكومة مع هذا الملف الشائك بمزاجية غير مسبوقة وفي خرق سافر للقانون باسم القانون."وأكدت التنسيقية أن تمسك الأطر العليا الباحثين عن العمل بالمرسوم يعتبر مكتسبا محقق يزجي إلى الالتجاء للقضاء لانتزاع حقهم المشروع ولإجبار الحكومة على تنفيذ المحضر الموقع عليه في 20يوليوز 2011في حالة ما إذا أصرت الحكومة على موقفها الرامي بتفنيده، مبرزة أنه لا يمكن للحكومة ان تكون الخصم والحكم في آن واحد.والتمست التنسيقية المستقلة من المجلس الوطني لحقوق الانسان التدخل في إطار الديمقراطية التشاركية لإيجاد حل نهائي يقضي بتفعيل المحضر ولضمان حقهم الكامل وحمايتهم، انطلاقا من الدستور الذي خول للمجلس النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وذلك في نطاق حرصكم التام على احترام المرجعية الوطنية.وجدير بالذكر أن التنسيقية البالغ عدد أطرها ما يناهز 1000إطار خوض أشكال نضالية في شوارع الرباط انطلاقا من أمس الثلاثاء.

الأحداث المغربية

الأطر العليا العاطلة تراسل الصبار ومقاضاة الحكومة أمر وارد..

قرار الحكومة بإحالة محضر 20 يوليوز 2011 على الأمانة العامة للحكومة يوم الخميس الماضي، شكل صدمة غير منتظرة للأطر العليا العاطلة، التي كانت تترقب التفعيل العملي للتوظيف المباشر بعد المصادقة على القانون المالي مباشرة، عزيز مخلوف عن التنسيقية المستقلة للأطر العليا، وفي تصريح للجريدة، كان أكثر وضوحا في التعبير عن الاستياء والتذمر الذي يشعر به مايزيد عن 948 إطارا يمثلون 21 مجموعة «إننا نعتبر رد فعل الحكومة تجاه قرار توظيفنا المباشر بمثابة قرار سياسي، وخرق دستوري، وهضم لحقوق الأطر العليا..»، في الوقت الذي اعتبرت فيه الحكومة أن التوظيف المباشر غير دستوري وأقرت العمل بالتوظيف من خلال المباريات.

التصعيد الذي أقرته التنسيقية، حسب عزيز مخلوف « يتمثل في تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر الأمانة العامة، بدء من أمس الثلاثاء سابع عشر أبريل، لكن وبموازاة مع ذلك، قررت التنسيقية مراسلة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وذلك لمطالبته بالتدخل لدى رئاسة الحكومة من أجل التسريع بتنفيذ مضامين الاتفاق المذكور، ووضع ملف كامل يضم لوائح المجموعات ومطالبها».

مراسلة المجلس حسب الرسالة، جاءت بناء على كون المؤسسة كان لها الفضل كطرف في توقيع المحضر المذكور، بين المجموعات المعنية والحكومة السابقة برئاسة الوزير الأول السابق عباس الفاسي؛ والذي أتى كدفعة ثانية للدفعة الأولى التي همت إدماج 4304 أطر عالية في الوظيفة العمومية بشكل مباشر طبقا لمقتضيات المرسوم الاستثنائي 11.02.100، والذي تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة، ومجلس الوزراء برئاسة الملك.

فقانون الوظيفة العمومية الصادر سنة 1958، تقول الرسالة «قانون ملزم لكل الحكومات المتعاقبة، وحيث إنه لم يلغ، وجاء المرسوم 11.02.100 الذي صادق عليه الملك والذي يعتبر بمثابة قانون استثنائي وظرفي، وعليه فالمرسوم أسمى من قانون الوظيفة العمومية».

كما أن المرسوم صدر قبل التصويت على الدستور، وحيث إن الدستور لا يلغي المرسوم، إذن فهو يكتسب الحجية والقوة التنفيذية، وعليه فهو ملزم وينتج آثاره إلى غاية 31 دجنبر 2011».

التنسيقية حسب عزيز مخلوف وأمام التطورات الأخيرة، لن تكتفي بالاحتجاج في شوارع وأمام المقرات الحكومية بالعاصمة، بل ستلجأ إلى القضاء المحلي والدولي « في حال إذا كان القرار الذي سيصدر عن الأمانة العامة يعاكس المحضر موضوع الخلاف، فإننا سنباشر إجراءات تقديم دعوى قضائية لدى المحكمة الإدارية بالرباط، ثم إلى المحكمة الدولية في ستراسبورغ للطعن في القرار الذي يعتبر خرقا دستوريا»، فالمرسوم الوزاري يقول المنسق «صدر قبل إقرار الدستور بالجريدة الرسمية، وبالتالي فإن الفصل 31 من الدستور الذي تحتج به الحكومة ينم عن حجة واهية، وإن الجهة المخول لها قانونيا البت في الملف موضوع الخلاف هي المحكمة الإدارية وليست الأمانة العامة للحكومة».

محمد عارف

Revue de Presse du Conseil National

الصباح
يومية مغربية شاملة

■ اعتصام

بدأ العشرات من ضحايا سنوات الرصاص، أمس (الثلاثاء)، اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط. وأكدت مصادر من الضحايا لـ «الصباح» أن المعتصمين، الذين يوجد من بينهم معتقلون سابقون إثر الأحداث الاجتماعية وعائلاتهم ومعتقلون إسلاميون، يطالبون المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإدماجهم الفوري اجتماعيا وتمتيعهم بالتغطية الصحية وتطبيق المقررات التحكيمية الصادرة لفائدتهم عن هيأة الإنصاف والمصالحة فضلا عن توصيات التقرير الختامي للأخيرة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de

LE MATiN.ma

Conseil de sécurité

Consultations sur le Sahara marocain

Au cours de ces consultations, les membres du Conseil ont été informés par l'envoyé personnel du secrétaire général de l'Onu, Christopher Ross, ainsi que par le représentant personnel du SG, Hani Abdelaziz, sur les derniers développements liés à la question du Sahara marocain.
Ces consultations se tiennent en prélude de la prorogation, la semaine prochaine, du mandat de la Minurso, rappelle-t-on.

Les membres du Conseil de sécurité ont «salué les efforts déployés par l'envoyé personnel du secrétaire général de l'Onu, Christopher Ross, pour aider les parties à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable», a dit l'ambassadeur américaine à l'Onu, Susan Rice dont le pays assure la présidence du Conseil pour le mois d'avril.

«Les Etats membres ont, de même, accueilli avec satisfaction l'accord des parties de tenir de nouvelles discussions informelles cette année», a ajouté Susan Rice.

De nouveaux pourparlers sont prévus en juin et juillet prochains, rappelle-t-on. S'agissant des droits de l'Homme, plusieurs membres du Conseil ont noté que le Maroc a ouvert deux antennes du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) à Dakhla et Laâyoune, a poursuivi Susan Rice dans une déclaration à la presse. Plusieurs diplomates ayant pris part à ces consultations ont, en effet, salué les récentes initiatives annoncées par le Royaume en matière des droits de l'Homme. Le Maroc a proposé une «approche sérieuse» pour traiter de la question des droits de l'Homme a souligné un diplomate, se référant à la mise en place du CNDH avec des antennes dans les provinces du Sud.

Et «cela a été un consensus général parmi les membres du Conseil», a indiqué ce diplomate à la MAP. Dans leur dernier rapport sur le Sahara, les Nations unies ont relevé les initiatives prises par le Maroc en matière des droits de l'Homme et «la mise en place d'un Conseil national des droits de l'homme (CNDH)», avec des antennes à Laâyoune et Dakhla, dans le cadre des réformes initiées par S.M. le Roi Mohammed VI.

L'Onu a, en outre, réaffirmé l'attachement aux résolutions du Conseil de sécurité qui prônent la recherche d'une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable au différend artificiel autour du Sahara marocain.

S'agissant du recensement, et pour la 3e année consécutive et devant le refus persistant de l'Algérie de permettre le recensement des populations des camps de Tindouf, conformément à ses mandats et principes, le secrétaire général a indiqué que le Haut commissariat aux réfugiés (HCR) a «poursuivi son dialogue avec le pays hôte», en l'occurence l'Algérie. Il convient de rappeler que la résolution 1979 (avril 2011) du conseil de sécurité a demandé au HCR de maintenir l'examen de l'enregistrement des populations dans les camps de Tindouf en Algérie.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

Au cours des consultations du CS de l'Onu, l'enlèvement des trois humanitaires occidentaux dans les camps de Tindouf en Algérie, a également été évoqué, tout comme il l'a été dans le rapport de Ban Ki-moon.

Le rapport du secrétaire général de l'Onu a fait part, dans ce sens, de la préoccupation des Nations unies vis-à-vis de la détérioration de la sécurité dans la région du Sahel, relevant les lacunes dans la coordination en matière de sécurité régionale, la prolifération d'armes et le manque de ressources pour la surveillance des frontières.

Publié le : 18.04.2012 - 07h54 - MAP

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Sahara : Les droits de l'homme à nouveau au cœur de la réunion du Conseil de sécurité

La mission de la Minurso sera-t-elle élargie à la surveillance des droits de l'homme ? Human Rights Watch est pour. Mohamed Taleb, membre du CORCAS, estime que le statu quo devrait être maintenu. Son argument : le contexte géopolitique et les autres priorités de la communauté internationale.

A la veille de l'examen par le Conseil de sécurité de l'ONU de la question du Sahara, Human Rights Watch (HRW) a adressé une lettre aux quinze pays membres du Conseil. L'ONG, basée à New York, demande un élargissement des prérogatives de la mission de la Minurso au contrôle du respect des droits de l'Homme aussi bien dans les provinces du sud que dans les camps de Tindouf. Cette question s'était déjà posée l'an dernier, dans les mêmes termes, mais le Conseil de Sécurité de l'ONU avait finalement décidé de proroger le mandat de la Minurso sans en élargir les prérogatives.

« L'objectif d'assurer une surveillance large et fréquente des droits de l'homme ne pourrait être atteint que par l'élargissement du mandat de la Minurso pour y inclure la surveillance des droits de l'homme, ou par la création d'un rapporteur spécial pour le Sahara occidental », estime l'ONG. Une demande faite depuis longtemps par le Polisario lui même. L'association se montre également critique vis à vis de Rabat en minimisant les effets de la création du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), pourtant saluée par le conseil de sécurité dans sa résolution 1979 d'avril 2011. « Ces initiatives marocaines sont loin de garantir un suivi régulier et impartial de la situation actuelle des droits de l'homme au Sahara occidental », estime HRW.

Le Conseil de sécurité risque-t-il d'élargir les prérogatives de la Minurso au contrôle des droits de l'homme uniquement au Sahara ? Mohamed Taleb, membre du CORCAS (Conseil royal consultatif des affaires sahariennes), nous assure que « c'est une option à écarter. La tendance qui se dégage de l'avant-projet que prépare le Groupe des amis du Sahara, [France, Grande-Bretagne, Espagne, Etats-Unis et Russie, ndlr] penchent plutôt pour le maintien de l'actuel statut quo : une prorogation du mandat de la Minurso pour une année supplémentaire, réitérer la confiance au médiateur de l'ONU, Christopher Ross, et appeler les parties à initier des négociations sérieuses. Et rien d'autre ». Mohamed Taleb explique également que « le contexte géopolitique, avec notamment les crises malienne et libyenne, ne favorise nullement un élargissement de la mission de la Minurso comme le demande avec insistance l'Algérie et le Polisario. La communauté internationale a des priorités autres que le Sahara. »

Amrani dépêché en urgence à Londres

Cependant, Rabat a pris au très au sérieux le rapport du secrétaire général de l'ONU, Ban Ki-moon, sur le Sahara en atteste la visite, lundi, à Londres, de Youssef Amrani ministre délégué

Revue de Presse de l'Institut National des Droits de l'Homme

auprès du ministre des Affaires étrangères et de la Coopération. Il a rencontré le ministre au Foreign Office chargé du Moyen-Orient et de l'Afrique du nord, Alistair Burt pour sonder la position britannique sur cette question, sachant qu'elle diffère de celle de la France.

Des indices laissent, en effet, penser que l'Angleterre aurait été favorable à un élargissement de la mission de la Minurso. Sur Yabladi.com nous avons évoqué, le 16 mars, la visite du conseiller diplomatique à Laâyoune au cours de laquelle il a rencontré, uniquement, les milieux proches du Polisario. Toutefois, « les informations que j'ai en ma possession indiquent que Amrani aurait convaincu son interlocuteur anglais de s'aligner sur la position que Paris », confie Mohamed Taleb.

Visites entre Tindouf et les provinces du Sud

Si pour le moment, le volet politique de la question du Sahara n'enregistre aucune avancée, certains aspects du conflit connaissent une évolution. Des échanges de visites humanitaires entre les provinces du sud et les camps de Tindouf ont lieu. « Des groupes de 20 personnes sont transportées à bord de petits avions du HCR (Haut-Commissariat aux Réfugiés). Actuellement, c'est un Boeing espagnol qui assure le transport des Sahraouis des deux côtés de la frontière. Leur nombre oscille entre 70 et 80 personnes », assure Mohamed Taleb.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

L'ECONOMISTE
20 ANS AVEC VOUS
LE PREMIER QUOTIDIEN ECONOMIQUE DU MAROC

Sahara
Le rapport de Ban Ki-moon discuté aujourd'hui

- ***Vers un prolongement du mandat de la Minurso***
- ***Christopher Ross propose la réunion d'un groupe de sages de l'UMA***
- ***Objectif: explorer d'autres pistes pour sortir de l'impasse***

Les discussions du rapport de Ban Ki-moon, secrétaire général des Nations unies, sur l'affaire du Sahara, démarrent aujourd'hui au sein du Conseil de sécurité. L'objectif est de débattre de la prorogation de la mission de la Minurso, qui prend fin le 30 avril, pour une année supplémentaire. Cette prorogation, qui devrait être entérinée lors de la séance de vote prévue le 24 avril, «est favorable au Maroc, dans la mesure où elle conforte son orientation pour la poursuite des négociations, sur la base de la proposition d'autonomie, qui constitue une option crédible et réaliste, selon les principales puissances internationales», avance Tarik Atlati, président du Centre marocain des études stratégiques. Néanmoins, le rapport de Ban Ki-moon évoque une série de contraintes qui «expliquent que la Minurso n'est en mesure ni d'exercer pleinement ses fonctions de surveillance, d'observation et de liaison liées au maintien de la paix, ni d'endiguer, de sa propre autorité, l'érosion de ses capacités de mettre en œuvre son mandat». Mustapha El Khalfi, ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement, a démenti les rumeurs concernant la violation de certaines communications de la Minurso. Il a avancé que «le rapport de Ban Ki-moon ne comporte aucune allusion à cette question».

Le SG de l'ONU souligne aussi «qu'il est essentiel que la Mission ait les moyens de surveiller et d'analyser de près la situation dans le territoire et d'avoir des contacts avec les différents interlocuteurs». Ces dispositions du rapport de Ban Ki-moon peuvent être exploitées par le Polisario et l'Algérie qui «souhaitent l'élargissement des attributions de la Minurso, notamment aux questions des droits de l'homme», explique Atlati. Néanmoins, «cet élargissement des attributions peut constituer une atteinte à la souveraineté du Maroc. Celui-ci a fait preuve d'intelligence en anticipant ces évolutions à travers la mise en place d'une commission régionale du Conseil national des droits de l'homme au Sahara», explique le président du Centre marocain des études stratégiques.

Globalement, sur cette question, «le rapport semble plus équitable envers le Royaume, dans la mesure où il a insisté sur la responsabilité des deux parties dans la protection des droits de l'Homme. Ce qui coupe la route au Polisario qui jouait la carte de la victimisation, en présentant le Maroc comme auteurs de violations dans les provinces du Sahara», souligne-t-il. Mais le Polisario et l'Algérie ne lâchent pas prise. La machine diplomatique algérienne s'est mobilisée pour contrecarrer les efforts du Maroc pour la résolution de ce dossier. «Le changement du chef de la mission du Minurso peut être considéré comme un coup réussi des autres parties, dans le cadre de ce bras de fer», estime Atlati. Pour lui, «le Maroc devait mettre à profit son statut de membre non permanent du Conseil de sécurité, avant le démarrage des

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

discussions du rapport, surtout que cette instance est actuellement présidée par les Etats-Unis, qui ont manifesté leur soutien à la proposition d'autonomie».
Aujourd'hui, Ban Ki-moon ne cache pas son désarroi face à la situation de statu quo née de l'acharnement des parties à camper sur leurs positions. Toutefois, contrairement au Polisario, le Maroc a fait preuve de beaucoup de volonté pour avancer dans la résolution du conflit, notamment en présentant le plan d'autonomie, salué par les principales puissances internationales. Le secrétaire général de l'ONU estime que «l'environnement autour du conflit du Sahara évolue à plusieurs niveaux. Avec le temps, cette évolution pourrait amener les parties à modifier leurs positions concernant l'objet du processus de négociations et les moyens de satisfaire l'exigence d'autodétermination». Pour le moment, le Polisario s'acharne à considérer que le référendum reste le seul moyen d'autodétermination, même si l'histoire de ce conflit a montré les difficultés de son organisation. De plus, la pratique internationale a montré qu'une large autonomie peut également constituer une forme d'autodétermination.
Pour les prochains mois, Christopher Ross, l'envoyé personnel du secrétaire général des Nations unies «continuera d'étudier la possibilité de réunir un groupe représentatif de la population du Sahara pour tenir des consultations et un dialogue en vue de faire naître de nouvelles idées à présenter aux négociateurs». Ross va également «examiner la possibilité de réunir un groupe de sages des cinq Etats de l'UMA dans le même objectif».

Mohamed Ali MRABI

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

SAHARA TIMES

Loulichki: Le Maroc engagé dans un processus de négociations d'une solution politiquement acceptable pour résoudre définitivement le différend sur le Sahara marocain

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

New York (Nations Unies) - Le Maroc a accepté de s'engager depuis quelques années dans un processus de négociations d'une solution politiquement acceptable pour résoudre définitivement le différend sur le Sahara marocain qui touche à l'intégrité territoriale et à l'unité nationale du Royaume, a déclaré mardi l'ambassadeur du Maroc à l'ONU, Mohamed Loulichki.

Ce processus de négociation initié à la faveur de la présentation par le Maroc d'une initiative d'autonomie, "demeure l'unique cadre pouvant favoriser l'émergence d'une solution politique mutuellement acceptable", a souligné Loulichki dans une déclaration lors de l'examen par le Conseil de sécurité de l'ONU de la question sur le Sahara".

Le processus de négociation engagé, a poursuivi l'ambassadeur, requiert une "volonté politique, un esprit de compromis et de réalisme et un engagement soutenu pour le faire aboutir", précisant que ce processus "est servi par un contexte régional et une dynamique de relance des relations bilatérales, partagée par les cinq pays du Maghreb".

"La question du Sahara n'est pas une question dont l'issue dépendrait d'une sophistication du mandat de la MINURSO". Le croire c'est faire preuve d'une grande ignorance des réalités sociologiques et géostratégiques non seulement au Sahara mais dans l'ensemble de la région car l'affaire du Sahara a une histoire et cette histoire est intimement liée à celle de la région du Maghreb", a expliqué le diplomate pour qui "vouloir occulter cette réalité ne fait que retarder l'issue de ce différend, en se focalisant sur l'accessoire au détriment de l'essentiel".

Pour M. Loulichki, le "différend sur le Sahara n'a de solution que politique, appréhendée dans son environnement politique immédiat et à venir. C'est pour cette raison que le Conseil de sécurité en est saisi et c'est pour cela qu'un Envoyé personnel a été désigné pour assister les Parties en vue de parvenir à une solution politique négociée".

Evoquant le rapport élaboré par le Secrétaire général de l'ONU, il a estimé que celui-ci "fait état de défis à la MINURSO".

"Si l'on souhaite parler sérieusement des challenges, pourquoi ne pas évoquer le terrorisme. Voilà une menace majeure qui est entrain de devenir un enjeu considérable pour la stabilité de

l'ensemble de la région dans son prolongement sahélo-saharien", a fait observer l'ambassadeur, regrettant que "ce phénomène n'est qu'effleuré timidement dans le rapport sans aucun développement ni analyse de ses implications". Et pourtant, a-t-il dit, des "évènements graves sont survenus avec l'enlèvement de trois ressortissants étrangers des abords des camps de Tindouf mais rien n'est dit ou presque de manière substantielle dans ce rapport. Les évènements du Nord du Mali ne sont-ils pas dans notre voisinage immédiat, une preuve suffisante des risques qui menacent la stabilité de notre région".

Et l'ambassadeur de s'interroger sur le point de savoir "pourquoi tant d'appréhension et de fausse pudeur lorsqu'on aborde les réels problèmesÂ ? Pourquoi la problématique du recensement, qui est au cÂœur du débat et de la solution de ce problème, terrorise-t-il tout un chacun au point de vouloir transformer une exigence conventionnelle de l'Etat hôte, l'Algérie, en une sollicitation d'une excessive courtoisie".

"Pourquoi nous ne savons toujours pas combien de personnes vivent dans les camps de TindoufÂ ? Et Pourquoi se refuse-t-on à chercher à savoirÂ ?", a-t-il ajouté, avant d'estimer que "bien entendu cette question fondamentale et tellement déterminante est soigneusement occultée et on préfère s'employer avec une ardeur militante à détourner l'attention de l'ONU vers des questions périphériques".

Pour l'instant, "ce qui compte c'est l'avenir du processus de négociation qui concerne les populations des camps de Tindouf et qui est si déterminant pour l'avenir de notre région. Ce qui compte c'est l'adoption d'une résolution qui puisse être le catalyseur d'une nouvelle dynamique dans la négociation servie par une conviction partagée par toutes les Parties de travailler ensemble à une solution politique de compromis, où il n'y aura ni vainqueur ni vaincu", a-t-il insisté.

Le Maroc est "prêt à travailler avec vous (le CS) et avec les autres Parties pour cette solution. Il est prêt à s'investir intensément pour construire cette solution de compromis. Notre proposition d'autonomie garde, à cet égard, toute sa pertinence, toute sa valeur, et toute son actualité", a affirmé Loulichki.

En effet, a-t-il dit, "cette solution démocratique est en harmonie avec les réformes audacieuses conduites par Sa Majesté le Roi et qui ont récemment trouvé leur application dans l'adoption d'une nouvelle constitution conforme aux standards internationaux suivie de la tenue d'élections législatives libres et transparentes et d'un nouveau gouvernement issu de ces élections ou encore dans la régionalisation avancée".

Et de rappeler que "dans cette dynamique de réforme, le Maroc a établi un Conseil national des droits de l'Homme prolongé au Sahara par deux Commissions régionales dans les villes de Laayoune et de Dakhla et qui ont un mandat pour la promotion, la protection et la supervision des droits de l'Homme en toute indépendance".

Ces "mesures traduisent, a-t-il dit, une volonté du Maroc de consolider un Etat de droit respectueux des droits de chacun sur toute l'étendue du territoire national".

Mercredi 18 Avril 2012
MAP

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

هيومن رايتس ووتش تنتقد عمل مجلس اليازمي بالصحراء

قالت بأن الوقت حان لتوسيع مهام مينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان

رحبت منظمة هيومن رايتس ووتش، بقرار المغرب فتح الباب أمام جميع الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إلا أنها لاحظت أن المبادرات المغربية، تبقى "قاصرة عن ضمان المراقبة المنتظمة وغير المتحيزة للحالة الراهنة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين قرب تندوف، الجزائر."

وأوضحت المنظمة أن " المجلس الوطني لحقوق الإنسان فتح مكتبين في الصحراء، وقام بعدد من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان هناك، ويمكنه تلقي الشكاوى من المواطنين". إلا أن المنظمة لاحظت أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يبقى مؤسسة وطنية من المغرب، الذي لا تعترف الأمم المتحدة بسيادته على الصحراء"، وقالت المنظمة في انتقاد واضح لعمل المجلس الذي يرأسه إدريس اليزمي "هذه المؤسسة لا تراقب أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية بشكل منتظم وعلى نطاق واسع، كما أنها لا تصدر تقارير علنية عنها."

وجاء في رسالة بعثت بها المنظمة الحقوقية إلى محمد لوليشكي، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، أن بعثة المينورسو هي واحدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام النادرة التي لا تتضمن مهمة مراقبة حقوق الإنسان. وقالت المنظمة إن الأمين العام بان كي مون، أعلن في تقريره الأخير، عن أسفه على العقبات أمام إنجاز مهمة المينورسو، بما في ذلك مهامها الخاصة بكتابة التقارير.

ودعت هيومن رايتس ووتش مجلس الأمن الدولي، عندما يستعرض هذا الشهر ولاية)مينورسو)، إلى توسيعها لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء وفي مخيمات اللاجئين التي تديرها جبهة البوليساريو في تندوف. وقالت "لقد حان الوقت للأمم المتحدة لجعل بعثة المينورسو تتماشى مع بعثات حفظ السلام الأخرى التابعة لها في جميع أنحاء العالم عن طريق ضمان أن تشمل المراقبة المنتظمة والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان."

وسجلت المنظمة، في الرسالة التي حصل موقع "لكم. كوم" على نسخة منها أن المغرب تعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال استضافته في سبتمبر 2011 خبير الأمم المتحدة المستقل للحقوق الثقافية، الذي قضى يوما واحدا في الصحراء. إلا أن المنظمة لاحظت أن هذه الزيارات "بطبيعتها قصيرة ونادرة، ولن تضيف أبدا إلى المراقبة التي هي أوسع وأكثر انتظاما. وسيتم تحقيق هذا الهدف بشكل أفضل من خلال توسيع ولاية بعثة المينورسو، لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، أو عن طريق إنشاء مقرر خاص بالصحراء الغربية."

واستشهدت المنظمة بتقرير اللأمين العام للأمم المتحدة الصادر مؤخرا والذي يقر فيه بأن "بعثة المينورسو غير قادرة على ممارسة كاملة لمهامها في حفظ السلام، والمراقبة والمتابعة والتقرير"، وهو ما دفعه حسب قول المنظمة إلى السعى إلى كسب دعم المجلس "للحفاظ على أداة حفظ السلام كما كان مقصودا العمل بها" لأغراض تشمل "توفير معلومات مستقلة عن الظروف على أرض الواقع للأمانة العامة، ومجلس الأمن، والمجتمع الدولي". وقالت المنظمة أنه "ينبغي أن تشمل تلك المعلومات المستقلة رصد تطور أوضاع حقوق الإنسان."

وخلصت المنظمة إلى القول بأن "مبادرات المغرب لا تغير الوضع الأساسي: لا يزال الشعب الصحراوي يعاني من انتهاكات لحقوقه. وتواصل السلطات تعريض الصحراويين الذين يدافعون عن تقرير المصير أو شجب انتهاكات حقوق الإنسان من طرف المغرب لأشكال مختلفة من القمع، بما في ذلك السجن بعد محاكمات غير عادلة، والضرب، والحرمان من الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير."

واستشهدت المنظمة بقول المبعوث الخاص للأمين العام إلى الصحراء السفير كريستوفر روس الذي سبق له أن صرح أمام مجلس الأمن بأن: "المجتمع الدولي]خلال الربيع العربي] قد صادق على حق الشعوب في جميع أنحاء المنطقة في التجمع والتعبير عن آرائهم، حتى الآن وفي الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين على حد سواء، توجد قيود على حرية التجمع والتعبير، وخاصة فيما يتعلق بالوضع المستقبلي لذلك الإقليم."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

جريدة يومية مستقلة وشاملة

مجلس الأمن يُجري مشاورات حول قضية الصحراء

أجرى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الثلاثاء، مشاورات حول قضية الصحراء، وخلال هذه المشاورات قام المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، كريستوفر روس، وكذا الممثل الشخصي للأمين العام، هاني عبد العزيز، بإحاطة أعضاء المجلس على آخر التطورات المتعلقة بقضية الصحراء المغربية يذكر أن هذه المشاورات تعقد تمهيدا لتمديد مهمة البعثة الأممية، ابتداء من الأسبوع المقبل وقالت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، سوزان رايس (الصورة) ، التي تتولى بلادها الرئاسة الدورية للمجلس لشهر ابريل، أن أعضاء مجلس الأمن أشادوا "بالجهود التي بذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، كريستوفر روس، لمساعدة الأطراف على التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول " لقضية الصحراء.

وأضافت رايس أن الدول الأعضاء أعربت عن ارتياحها ل"اتفاق الأطراف على عقد مزيد من المباحثات غير الرسمية خلال السنة الجارية". ومن المقرر إجراء المزيد من المباحثات خلال شهري يونيو ويوليوز المقبلين وأضافت رايس في تصريح للصحافة أنه بخصوص موضوع حقوق الإنسان، فقد سجل عدد من أعضاء المجلس أن المغرب فتح فرعين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مدينتي الداخلة والعيون وبالفعل فقد رحب عدد من الدبلوماسيين الذين شاركوا في هذه المشاورات، بالمبادرات الأخيرة التي أعلن عنها المغرب في مجال حقوق الإنسان، حيث أبرز أحد الدبلوماسيين أن المغرب اقترح "مقاربة جادة" لمعالجة قضية حقوق الإنسان، في إشارة إلى قيام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح فروع له في الأقاليم الجنوبية.
وأوضح المصدر ذاته في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه "كان هناك توافق بين أعضاء المجلس حول هذه المسألة" وسجلت الأمم المتحدة في آخر تقرير لها حول الصحراء، المبادرات التي اتخذها المغرب في مجال حقوق الإنسان و "إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مع فروع له في كل من العيون والداخلة، في إطار الإصلاحات التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس وجددت الأمم المتحدة التأكيد على الالتزام بقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى البحث عن حل عادل ودائم ومقبول لدى الأطراف للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وبخصوص الإحصاء، وللسنة الثالثة على التوالي، وأمام الرفض المستمر للجزائر السماح بإحصاء سكان مخيمات تندوف، أشار الأمين العام إلى أن المفوض السامي لشؤون اللاجئين يواصل، وفقا للمهام المنوطة به، حواره مع البلد المضيف أي الجزائر ويجدر التذكير بأن قرار مجلس الأمن رقم 1979 ،الصادر في أبريل 2011 دعا المفوضية لمواصلة دراسة تسجيل سكان مخيمات تندوف في الجزائر كما تم خلال المشاورات التي أجراها مجلس الأمن للأمم المتحدة، التطرق إلى اختطاف الغربيين الثلاثة بمخيمات تندوف بالجزائر، كما تم التطرق لنفس الموضوع في تقرير بان كي مون وقد أعرب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، في هذا السياق، عن قلق الأمم المتحدة اتجاه تدهور الوضع الأمني في منطقة الساحل، مسجلا الثغرات في التنسيق على المستوى الأمني إقليميا ، وانتشار الأسلحة ونقص الموارد اللازمة لمراقبة الحدود.

Revue de presse du Centre National des droits de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

معتقلو أحداث تازة والمجازون المعطلون يدينون

ادان معتقلو أحداث تازة والمجازون المعطلون، في بلاغ أصدروه بعد زيارة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلي اللجنة الجهوية لفاس ومكناس للسجن المحلي بتازة، استثناءهم من هذه الزيارة.

واعتبر هذا البلاغ الموجه إلى الرأي العام المحلي والوطني، تتوفر الجريدة على نسخة منه، أن الاستثناء من الزيارة شرف للمجموعة المعتقلة بالسجن المحلي «ووصمة عار على جبين الصبار».

يشار إلى أنه تم تنظيم زيارة سرية من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلين عن اللجنة الجهوية لفاس ومكناس للسجن المحلي بتازة، على خلفية أحداث تازة والمجازين المعطلين «معتقلي رغيف الخبز»، حيث تناقلت بعض المنابر الإعلامية الخبر موهمة الرأي العام أن الزيارة كانت لجميع المعتقلين، لكن الحقيقة غير ذلك... فالزيارة اقتصرت فقط على الطلبة وتم استثناء باقي المعتقلين والذين سبق لهم أن دخلوا في إضرابات عن الطعام من أجل تحقيق الملف المطلبي.

البيان طلب بفتح تحقيق مستقل ونزيه في ملابسات الوفاة، ومحاكمة الجناة. وأدان بقوة طريقة التعامل مع الملفات الاجتماعية لساكنة تازة، مؤكدا خطأ المقاربة الأمنية، معتبرا الحل هو الاستجابة لمطالب الساكنة عن طريق الحوار وليس بالقمع والاعتقالات والمحاكمات والتصفية الجسدية. وأكد البلاغ، من جهة ثانية، حرص المعتقلين على الطابع السلمي للنضال الذي يخوضونه، بعيدا عن العنف، مجددين إدانتهم للعنف الذي تمارسه القوات العمومية في حق المواطنين.

Revue de Presse de l'Homme

Report du procès du rappeur marocain El-Haqed

Le tribunal de Casablanca a décidé, le lundi 16 avril, de reporter le procès du rappeur dissident marocain Mouad Belghouat, plus connu sous le nom d'El-Haqed, au 25 avril, a fait savoir l'AFP. Cette décision fait suite à une demande présentée par ses avocats.

L'audience de lundi a été marquée par la présence d'un représentant du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) du Maroc, ce que la défense a perçu comme un "signe positif."

El-Haqed avait été arrêté le 30 mars à Casablanca pour avoir insulté la police dans une chanson. Bien que "Chiens de l'Etat" soit sortie il y a plus d'un an, un récent clip vidéo a entraîné ces nouvelles accusations pour diffamation.

Cet artiste, membre du Mouvement du 20 février (M20F) dirigé par la jeunesse, a passé quatre mois en prison l'année dernière après avoir été condamné pour avoir agressé un contre-manifestant.

"Par le biais du rap, je me suis engagé en faveur du peuple et de ses conditions de vie. Nos revendications sont immenses", avait-il déclaré à l'AFP après sa libération en janvier.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مشاركة مغربية في إطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية في تونس

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا برئيسه السيد إدريس اليزمي، نهاية الأسبوع المنصرم، بمدينة باردو، شرقي تونس العاصمة، في فعاليات ندوة وطنية "لإطلاق الحوار حول العدالة الانتقالية في تونس."

ومن أهداف هذا الملتقى، الذي تسهر على تنظيمه وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بتونس، بشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بلورة تصور لمشروع قانون للعدالة الانتقالية بتونس، تكريس حوار تشاركي ومجتمعي شامل حول تحقيق العدالة الانتقالية، وضع اللبنات الأولى لإحداث هيئة مستقلة لكشف انتهاكات الماضي، تسجيل واستقصاء جميع الانتهاكات التي وقعت وتضمينها بأرشيف لحفظ الذاكرة الوطنية، بلورة تصور متكامل حول آليات جبر الضرر وردّ الاعتبار للضحايا، تحديد أولويات الإصلاحات الهيكلية المناسبة لاستحقاقات المرحلة وخاصة على مستوى المنظومة القضائية والأمنية...

وشهدت هذه الندوة، مشاركة ممثلين عن الجمعيات الممثلة للضحايا والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني والمنظمات والشخصيات الوطنية بالشقيقة تونس وممثلي المنظمات الأممية والمنظمات غير الحكومية وخبراء وشخصيات دولية ساهمت في مسار العدالة الانتقالية في بلدانها، وتضمن برنامج الندوة أربع حلقات نقاش تتطرق إلى "كشف حقيقة انتهاكات الماضـــي"، "جبر الضرر وردّ الاعتبار"، "المساءلة حول انتهاكات الماضـــي" و"الإصلاح المؤسساتي."

موقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتصرف

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

www.rabat-marocinfo.net
L'actualité de Rabat à travers la presse Marocaine et Internationale

Rabat : Les victimes des années de plomb ont manifesté dimanche contre l'immobilisme

abiladi.com-***En 2006, l'Instance Equité et Réconciliation, conçue pour libérer la parole des victimes des années de plomb sous le règne de Hassan II, présentait son rapport au roi Mohammed VI. Six ans plus tard, ce dossier est loin d'être résolu.***

Au Maroc, les années du plomb se rappellent au souvenir du gouvernement Benkirane. Dimanche, la capitale a accueilli une marche des victimes de violation des droits de l'homme sous le règne de feu Hassan II. Une initiative du Forum Marocain de Vérité et Justice (FMVJ). Des milliers de personnes dont un grand nombre de familles des disparus ont battu le pavé, réclamant principalement l'application des recommandations de l'Instance d'Equité et de Réconciliation, présidé par Driss Benzekri, un membre fondateur du FMVJ.

Le mandat de l'IER a expiré en 2006. Une commission au sein du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) a assuré la relève sans enregistrer de grandes avancées. En mars 2011, cet organisme a passé le témoin au Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) du tandem Driss Yazami et Hassan Sebbar, ancien secrétaire général, durant deux mandats, du FVMJ, mais le constat reste le même : peu d'avancées.

Appel au gouvernement Benkirane

Depuis la création du CNDH, la question des victimes des années de plomb a pâtit de l'agenda très chargé de ces derniers mois : Mouvement 20 février, nouvelle constitution, élections législatives du 25 novembre, tractations pour la formation du gouvernement Benkirane. « En une année, une commission du CNDH et une autre de la primature, tous deux chargés du suivi de ce dossier, n'ont tenu aucune réunion pour la résolution des demandes des victimes des années de plomb. Et ce n'est que la semaine dernière que des représentants du CNDH se sont réunis avec ceux du gouvernement. C'est dire l'extrême lenteur dans l'accomplissement des recommandations de l'IER », explique Mohmed Hassine du bureau du FMVJ.

La marche de Rabat est donc un message adressé au gouvernement Benkirane pour lui demander de se pencher sur ce dossier, pour Mohamed Hassine. Lors des tractations pour la formation de l'actuel gouvernement, le Forum marocain vérité et justice a adressé une lettre à Benkirane « pour qu'il intègre dans sa déclaration l'application de toutes les recommandations de l'IER, en vain », indique-t-il.

« Notre ONG subit la pression constante des victimes réclamant l'intégration sociale ou celles qui demandent à connaître le sort de leurs proches disparus dans des conditions non encore élucidées. L'organisation de la marche de Rabat intervient dans ce contexte. Au sein du FMVJ, nous ne pourrions en aucun cas oublier ces demandes et parler, par exemple, de la Cour pénale internationale », ajoute Mohamed Hassine

Le ministre de la justice en ligne de mire

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme

La marche de Rabat intervient dans un contexte très particulier. Ces derniers jours ont été marqués par des sorties médiatiques du ministre de la Justice, Mustapha Ramid, nullement appréciées par les militants de certaines ONG dont le FMVJ.« Comment expliquer, par exemple, que Ramid dise que les militants des droits de l'Homme regrettent la mise à l'écart du ministre de la Justice de la composition du Conseil supérieur de la magistrature ? Le comble c'est qu'il y a quatre ans, le même Ramid, en sa qualité de président du Forum Al Karama [une ONG pour les droits de l'homme spécialisée dans la défense des détenus salafistes, ndlr], avait participé activement à l'élaboration, aux côté d'une vingtaine d'associations, d'un mémorandum exigeant justement l'indépendance de la magistrature », s'interroge Mohamed Hassine. Et d'ajouter, « comment expliquer son opposition à l'abolition de la peine de la mort, alors que c'est une recommandation de l'IER, approuvé par le roi Mohammed VI ? ».

La marche de Rabat a également connu la présence d'anciens détenus salafistes. La commission mixte pour la défense des détenus islamistes a appelé ses membres à y participer.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Midi press

Pour l'application «intégrale des recommandations de l'IER» : Les victimes des années de plomb dans la rue

soumis par JEANETTE

T M Albayane : 17 - 04 - 2012
Les victimes des années de plomb, toutes tendances confondues, sont descendues dans le rue, dimanche à Rabat, à l'occasion d'une marche nationale, organisée à l'appel du Forum marocain pour la Vérité et la Justice (FMVJ) pour réclamer leur intégration sociale immédiate et l'exécution intégrale des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER). Ils appellent notamment à l'exécution des décisions de l'IER relatives à l'indemnisation individuelle et collective et le suivi de la mise en œuvre de toutes les modalités de réparation dont la réhabilitation médicale et psychique des victimes, les programmes de réparation communautaire, et l'établissement de la vérité concernant les cas non encore élucidés dont en premier les disparus. Ils dénoncent de même leur exclusion de la couverture médicale, leur marginalisation et l'abandon des poursuites à l'encontre des auteurs des violations de Droits humains, tel que le recommande l'IER. Partie de Bab El Had, cette manifestation a emprunté le boulevard Mohammed V, parcours au cours duquel les manifestants brandissaient des pancartes et scandaient des slogans appelant à rétablir la vérité sur les cas des disparus et des autres victimes identifiées, à organiser des procès équitables au profit de tous les détenus (groupe d'Ahermoumou, comité mixte de défense des détenus islamistes, détenus politiques dans l'affaire Beliraj) et à faire la lumière sur les cas de 160 victimes des violations dont les noms étaient inscrits sur une banderole d'une centaine de mètres portée par les manifestants. Ils réclament aussi des garanties sur la non répétition des violations graves des droits de l'homme et la consolidation des réformes constitutionnelles, la mise en œuvre d'une stratégie nationale de lutte contre l'impunité et le suivi de toutes les recommandations de l'IER.
Dans une déclaration à Al Bayane, Mustapha Manouzi, président du FMVJ s'est félicité de la participation de toutes les composantes du collectif des organisations des droits de l'homme à cette manifestation, comme il a appelé le gouvernement à ouvrir le dialogue sur les revendications contenus dans le mémorandum du forum.
Il avait précisé dans une précédente déclaration à Al Bayane que cette manifestation est organisée pour dénoncer le refus de satisfaire les revendications des victimes et dénoncer la décision du Conseil national des droits de l'homme d'arrêter les négociations sur la réparation du droit individuel, sous prétexte qu'il ne dispose pas des moyens nécessaires pour respecter ses engagements.
Dix huit associations du collectif des organisations des droits humains ont pris part à cette manifestation, qui s'est déroulée dans l'ordre et la discipline.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

منتدى الحقيقة والإنصاف يطالب باستكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

نظم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، صباح اليوم الأحد، مسيرة وطنية جابت شارع محمد الخامس بالرباط، للمطالبة باستكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وخاصة الشق المتعلق بجبر الضرر الفردي والجماعي .

وحمل مصطفى المانوزي رئيس المنتدى، في كلمة له أمام أعضاء المنتدى وعائلات الضحايا الذين شاركوا في المسيرة، المسؤولية لأعلى سلطة في البلاد في ملفات ضحايا سنوات الرصاص والمعتقلين السياسيين، معتبرا أن الملف لا يرتبط بحكومة معينة بينما بطريقة تعامل النظام السياسي معه، مطالبا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح بعض الملفات ودراستها وتعويض الضحايا وعائلاتهم.

ودعا المنتدى في بيان له، إلى استكمال تنفيذ وتفعيل ثم أجرأة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة "وفق سياق عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهذا لا يتأتى إلا بإعمال مبدأ عدم الإفلات من العقاب والحكامة الأمنية وربط ممارسة السلطة والمسؤوليات بالمحاسبة في دستور ديمقراطي يفصل حقيقة بين السلطات ويجعلها مستقلة بعضها عن بعض."

كما طالب المنتدى، من الحكومة مباشرة استكمال الاجراءات المسطرية لتفعيل قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإرفاق هذه الإجراءات بالتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري.

وعبر المنتدى عن استنكاره للتصريحات التي أدلى بها مصطفى الرميد وزير العدل والحريات بخصوص ملف المهدي بنبركة، وهي التصريحات التي اعتبر من خلالها أن بنبركة ليس من أولوياته.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

رؤية إعلامية جديدة بالمغرب
أطلس بريس
جريدة إلكترونية مغربية شـــاملة

المنتدى السابع للإعاقة بجهة الشاوية ورديغة

سطات/ محمد منفلوطي

نظرا للدور الحيوي و الهام الذي يلعبه النسيج الجمعوي،و نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها عمله الميداني و التوعوي كفاعل مستقل و كقوة اقتراحية في هذا السياق، تنظم جمعية دعم برنامج التأهيل المجتمعي لجهة الشاوية ورديغة في الرابع والعشرين من الشهر الجاري، المنتدى السابع للإعاقة تحت شعار: »دمج بعد الإعاقة في المخططات و المشاريع القطاعية واقع و آفاق » وذلك بالمركز الاجتماعي التربوي لإدماج المعاقين بسطات، هذا ويهدف المنتدى من خلال منظميه إلى تعبئة الفاعلين الوطنيين و المحليين للعمل سويا من أجل محاربة كل أنواع التهميش و الإقصاء التي تطال هؤلاء الأشخاص عن طريق إدماج بعد الإعاقة في برامجهم و خطط عملهم، كما سيحظى بمشاركة العديد من القطاعات الحكومية و لاسيما وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية و وزارة التربية الوطنية و وزارة الصحة و المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإضافة إلى المنتخبين و الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة على الصعيد الوطني، هذا وحسب ما أكدته إدارة المركز فإن المنتدى السابع للإعاقة بسطات لا يهدف فقط إلى التحسيس بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة فحسب، وإنما يعتبر تكرسيا لكل من بنوذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا مضامين الدستور الجديد للمملكة الرامية إلى ضرورة تمثيل كل المواطنات و المواطنين على قدم المساواة لكل حقوق الإنسان الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و المدنية و الثقافية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأطفال خارج منظومة التعليم : تحديات ورهانات الإدماج

المناظرة المتوسطية الثانية حول الطفولة: تطوان
المسائية العربية
تقديم :
لا أحد يجادل الجهود المبذولة لتسريع وتيرة إصلاح وتطويرالتعليم في البلدان المتوسطية وفتح أوراش كبيرة في هذا القطاع وعموما في مجال التربية والتكوين .لكن وعلى الرغم من تلك الجهود ،فإن الآثار النوعية لكل الإنجازات لم تلمس لحد الآن في العديد من الفضاءات التعليمية ، بسبب عدم تمكن المنظومات التربوية من تجاوز اختلالاتها البنيوية ،لاسيما بالنظر إلى استمرار النسب المرتفعة للهدر المدرسي وضعف جودة التعلمات.

فظلت نسبة انقطاع الأطفال عن الدراسة وبالتالي نسبة من يوجد منهم خارج منظومة التعليم، عالية جدا في الدول المتوسطية و الجنوبية منها على وجه الخصوص، ففي المغرب على سبيل المثال ، يغادر آلاف الأطفال المدرسة سنويا ، قبل إتمامهم المرحلة التي انخرطوا فيها،حيث تتراكم أعدادهم سنة بعد أخرى .كما تظل العديد من الخدمات التربوية متدنية، ونتائجها بعيدة عن أن تخدم الحاجيات الأساسية للمتعلمين، وبعيدة بالتالي عن الاستجابة لمتطلبات المجتمع وسوق الشغل. ويعبر التقرير الأخير الصادر عن اليونيسيف عن الانشغال العميق لهذه المنظمة الدولية بمشكل الهدر المدرسي ، الذي يمس قرابة 350 ألف تلميذ مغربي الذين يغادرون سنويا مقاعد الدراسة .

ولعل من أهم نتائج الهدر المدرسي و الضعف الملاحظ على مستوى بنيات استقبال وإدماج المغادرين للمنظومة التعليمية...فضلا عن آثاره الاقتصادية ،ما تعانيه المجتمعات المتوسطية من مشكلات تعكر صفو الطفولة وتجعلها في وضعية الهشاشة، من أبرزها عدم احترام حقوق الأطفال الأساسية وتشغيلهم و سقوطهم في براثين الأمية وربما التشرد وحياة الشوارع و الهجرة السرية والاستغلال بمختلف أشكاله... و التي يمكن أن تصيب شريحة كبيرة من الأطفال سواء في بلدانهم جنوب المتوسط أو في شماله،مشكلات باتت تسجل معدلات متزايدة ومقلقة في العقود الأخيرة.

في هذا الإطار يندرج تنظيم المناظرة المتوسطية حول الطفولة في دورتها الثانية،بدعم و مشاركة العديد من الهيآت الحكومية المختصة والمؤسسات الجامعية وفعاليات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وكاستجابة لتوصيات العديد من الملتقيات المحلية و الإقليمية والدولية ومن ضمنها المناظرة المتوسطية في دورتها الأولى، التي نظمناها بتعاون كامل مع وزارة التربية الوطنية ، بمدينة طنجة حول "الأطفال في وضعية صعبة وأطفال الهجرة السرية"، في أكتوبر من سنة 2010. لغاية تعميق النقاش حول مختلف الجوانب التي أثيرت في أشغالها والعمل على الاستمرار في تشجيع تقاسم التجارب بين خبراء دول البحر الأبيض المتوسط حول ظواهر الأطفال في وضعية صعبة و إيجاد الآليات المناسبة للحد منها .

كما تستهدف دعم وتوجيه الجهود التي تبذلها مختلف الأطراف المعنية بشؤون الأطفال للعمل على تأهيل وإدماج المتواجدين منهم خارج منظومة التعليم والنظر في إمكانيات التعاون والشراكة على تحقيق ما أوصت به مناظرة طنجة وخاصة:

-1تطوير سبل التعاون والشراكة على دعم وتوفير مؤسسات الرعاية الاجتماعية بمعايير عالية الجودة، وتأهيل العاملين بها على مبادئ الدعم النفسي والاجتماعي لتكفل أفضل بالأطفال خارج منظومة التعليم.

-2إحداث منتدى مشترك للحوار حول وضعية الأطفال القاصرين المهاجرين من دول جنوب المتوسط إلى شماله وتوفير الحماية القانونية للأطفال المهملين أو القاصرين المهاجرين غير المرافقين.
. -3إنشاء مرصد متوسطي يعمل على رصد وتتبع مختلف أشكال الصعوبات التي يواجهها أطفال الدول المتوسطية ويسهر على تبادل الخبرات والتجارب والزيارات وعقد اتفاقات الشراكة والتعاون في مختلف برامج التأهيل وإعادة الإدماج.

المشاركون والداعمون

سيشارك في المناظرة المتوسطية ممثلون عن هيئات حكومية مختصة ومؤسسات جامعية وفعاليات المجتمع المدني ومنظمات دولية من المغرب (90 مشاركا) ودول مغاربية وعربية وأوربية – متوسطية (62 مشاركا)، نذكر منها على

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

سبيل المثال:
-مديرية التربية غير النظامية (وزارة التربية الوطنية(
-وكالة إنعاش و تنمية أقاليم الشمال
-ولاية تطوان
-جهة طنجة تطوان
-مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين في الخارج
-اليونيسيف بالمغرب
-الإيسيسكو - الألكسو (مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي(
-الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي بالمغرب
-البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال /المكتب الدولي للشغل
-كرسي اليونسكو لمحو الأمية / جامعة محمد الخامس
-وزارة الشباب والرياضة
-التعاون الوطني / وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والأسرة
-المجلس الوطني لحقوق الإنسان
-العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان
-المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
-الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
-المرصد الوطني لحقوق الطفل
-العصبة المغربية لحماية الطفولة
-المدرسة العليا للأساتذة بمرتيل / تطوان.
-جامعة عبد المالك السعدي تطوان- طنجة
-جامعة القاضي عياض - مراكش
-جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
-جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
-جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
-جامعة محمد الخامس ، الرباط
-كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مرتيل
-كليات متعددة الاختصاص بمرتيل و تازة و الناظور و الراشدية
-كليات الحقوق بالرباط والمحمدية و أكادير و وجدة و طنجة و سطات
-كلية الشريعة بفاس.
-القناة الرابعة / الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة.
-جمعيات مختصة في التربية والتعليم ورعاية الطفولة ، من داخل المغرب وخارجه.
-أساتذة باحثون وأكاديميون مختصون من جامعات مغربية وأجنبية.

أما الدول المشاركة فهي بالإضافة إلى المغرب:
-الجزائر- تونس - موريطانيا - ليبيا– مصر- فلسطين - الأردن - السعودية
-الكويت - سلطنة عمان - العراق – السودان- إسبانيا – إيطاليا – فرنسا– سويسرا
-إنجلترا ..

الجمعيات المشاركة:
من جهة طنجة – تطوان
وعينة للج. العاملة في مجال المواكبة التربوية المدينة
الاتحاد الوطني لنساء المغرب (تطوان المنظري (تطوان
الأمل النسائية تطوان
البحث النسائي للتنمية والتعاون تطوان
التطوانية للمبادرات المهنية تطوان
رعاية الطفولة وتوعية الأسرة أنجال تطوان
الانبعاث النسوي تطوان
عطاء للتنمية تطوان
دار الخياط للتنمية القروية والفلاحية تطوان
أغزالي للتنمية تطوان
الزهراء للأعمال الاحتماعية تطوان

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

حبابي لخدمة المرأة والطفل في وضعية صعبة مرتيل
المبادرة النسائية لإدماج المرأة مرتيل
توازة لمناصرة المرأة المضيق
الشعلة للتربية والثقافة (فرع المضيق الفنيدق (المضيق
كرامة لتنمية المراة طنجة
العون والإغاثة طنجة
الاتحاد النسائي المغربي (فرع بني مكادة (طنجة
الاتحاد النسائي المغربي (فرع طنجة (طنجة
طنجة المتوسط للتربية والتنمية طنجة
تمونت أسموكن للتنمية تيزنيت
النهضة لدعم التنمية بالعيون الشرقية تاوريرت
البحث النسائي تطوان
والمضيق
المنظة المغربية لمكافحة الهدر المدرسي وزان
أمي للتربية والتأهيل يركان
تيفاوين للمرأة والتنمية إنزكان
المبادرة الوطنية للتنمية تاونات
مسيرة النور للتربية ومحو الامية الحسيمة
النور للتنمية والتضامن بايكاون الحسيمة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme